

ملخص:

هذه محاولة لتقديم مساهمة نقدية متواضعة لواقع حال المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، وخاصة تحليل أثر التمويل اي الدعم الخارجي على المنظمات غير الحكومية قبل وبعد أوسلو، وذلك من خلال تسجيل ما يزيد على 40 مقابلة مفتوحة وموثقة مع مبحثين ينتمون إلى أفكار سياسية وأيديولوجية مختلفة من عدة فئات: فئة المبحثين من داخل المنظمات غير الحكومية، وفئة المبحثين من الخارج نشطاء وخبراء في المنظمات غير الحكومية، وفئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية. وقد تركزت المقابلات التي يقوم عليها هذا البحث في مدينة رام الله والبيرة، ومحيطها.

تميز هذا البحث عن غيره من الأبحاث المماثلة بطريقة تحليل ونقد فترة ما قبل أوسلو مقارنة بفترة ما بعد أوسلو في كل فصل من فصول الدراسة، لما تبين من اختلاف وتناقض لدى جميع فئات البحث من نقد التمويل الأجنبي بشقيه الأمريكي والأوروبي والاستمرار بالتلقي، وخاصة حول مسألة أن التمويل الأجنبي يأتي من الاغنياء إلى الفقراء وهو أداة قوة بيد الممول حيث يحدد طبيعة استخدام هذه الاداة مصلحة طبقاً لمصلحته، مستغلاً وضع المناطق المحتلة فيما هي دون سيادة وفقيرة مما يبرر بحثها عن التمويل.

بدأ التمويل الأجنبي بالتدفق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل أوسلو بمقادير صغيرة من خلال علاقة بأفراد ودون شروط أو قيود، وفي ظل غياب النزاهة والشفافية والرقابة على طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية لا من قبل هيئات محلية أو أجنبية.

بمرور السنين، انتقلت المنظمات غير الحكومية من ثقافة التطوع النضالي والمقاومة في فترة ما قبل أوسلو إلى ثقافة التعايش في الوقت الحالي، وأصبحت مصدر تشغيل برواتب اعلى من متوسط الاجور المحلية وبالمقابل ازدادت آلية الضبط، والرقابة والمحاسبة الدولية على آلية عمل المنظمات غير الحكومية وتحولت من منظمات تعتمد على أموال محررة وبرامج فترة ما قبل أوسلو إلى منظمات تعتمد على مشاريع. بمعنى، أن الممول - في البداية - كان في مرحلة البحث عن متلق محلي، وحينما تمأسس

الاعتماد على التمويل الأجنبي انتقل الممول إلى ممارسة الهيمنة على التابع، وهذه الهيمنة هي التي لعبت دوراً أساسياً في تسويق الثقافة الليبرالية، وما يسمى بالسلام، وصولاً إلى المقاومة الشعبية السلمية.

ان الخلل الذي شاب بممارسات السلطة الفلسطينية بما هي سلطة منزوعة السيادة كامن في ان الذي يتلقى التمويل ليس خاضعاً لها وعليه، أصبح الفلسطينيون منقسمين تبعاً لمصادر التمويل، وتكاثرت المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة نظراً لتبني السلطة المحلية لسياسات الانفتاح وعدم الرقابة التي هي ليست سهلة أساساً.

بناءً على النقصي الإمبريقي وعلى التحليل في البحث، تم تخصيص الفصل الأخير لتقديم النتائج التي خرج بها. فقد تميزت تلك النتائج بتنوعها، كما ان النتائج لها ابعاد مختلفة تصلح كل واحدة منها موضوعاً ملفتاً للدراسة للمهتمين بالجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتنمية للدعم الدولي.

كانت أهم النتائج التي خلص لها البحث: الافتقار إلى هيئة محلية تشرف على الدعم، وتضعه ضمن خطة محلية تستغرق التحويلات الموجهة للسلطة والمنظمات غير الحكومية، وغياب قوة القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة وألويات لكي تضبط التمويل أو تتحدى أو تخرج المانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل، الأمر الذي مكن الممولين من اختيار ما يريدونه بمعزل عن سياسة اقتصادية وطنية شاملة. قادت المعطيات البحث إلى نتيجة أخرى تمثلت بغياب قوى سياسية تحرك قطاعات مجتمعية للضغط على هذه المنظمات كي تتحول إلى سياسات اقتصادية محلية سليمة وشفافة لا أطمح للقول جعلها مؤسسات تنمية نظراً لإشكالية الشروع بتنمية تحت احتلال.

أما الدراسة فقد انتهت بتساؤلات كان من الضرورة الإضاءة عليها وهي: لماذا لا تتشكل هيئة محلية مجتمعية تسائل المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية كافة: كم حصلت على مال، وكيف أنفقته؟، وخاصة لأنّ الأموال تأتي باسم الشعب الفلسطيني؟ وما هو أثر الازمة المالية العالمية عام 2008/2007 على المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وما هي الاختلافات في سلوك المانحين وتوجهاتهم بعد الازمة المالية العالمية مقارنة بقبل الازمة؟ وخاصة ان المفترض منطقياً، أن المأزوم مالياً يوقف تبرعاته للغير، وهذا يثير التساؤل: لماذا استمر التمويل إلى جانب الازمة؟